

الفحص القانوني النافي للجهالة

Legal due diligence

إسناد ESNAD



للصفقات والطروحات بالسوق المالية

(الرئيسي - والموازي نمو)



تقوم القرارات الاستثمارية وصفقات الاستحواذ والطروحات الناجحة على فهم دقيق للوضع القانوني للشركة أو الأصل محل الصفقة، وتحديد المخاطر التي قد تؤثر في قيمتها أو شروطها أو إمكانية إتمامها

تقدم إسناد حزمة متكاملة من منتجات الفحص القانوني النافي للجهالة، مصممة بحسب غرض العميل ومرحلة الصفقة؛ بدءًا من الفحص الأولي للمخاطر الجوهرية، مرورًا بالفحص الشامل وجاهزية البائع والفحص التأكيدي، وصولًا إلى الفحص المخصص لأغراض الطرح والإدراج في السوق المالية

ولا يقتصر المنتج على حصر الملاحظات القانونية، بل يعمل على تقييم أثرها وترتيب أولوياتها وتحويلها إلى توصيات عملية تسهم في صناعة القرار، وهيكل الصفقة، وتحديد الحماية التعاقدية، ورفع جاهزية الشركة للإتمام أو الطرح



لماذا إسناد؟



- ✔ خبراء يمتلكون خبرة عملية تتجاوز خمسة عشر عامًا في تنفيذ ودعم عمليات الاندماج والاستحواذ والصفقات الاستثمارية
- ✔ متخصصون في السوق المالية وتشريعاتها، شاركوا في العمل على اللوائح المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ والطروحات والاكتتابات العامة الأولية
- ✔ خبراء شاركوا في اللوائح المنظمة لصناديق الاستثمار وهيكلها وعملياتها الاستثمارية
- ✔ خبراء شاركوا في تطوير نظام الشركات، بما يعزز فهم الجوانب النظامية المرتبطة بهيكل الملكية ورأس المال وحقوق المساهمين وإجراءات الصفقات
- ✔ مختصون سبق لهم العمل لدى الهيئة العامة للمنافسة، ولديهم فهم عملي لمتطلبات التركيز الاقتصادي والموافقات المرتبطة بعمليات الاندماج والاستحواذ
- ✔ منهجية متكاملة تجمع بين الخبرة في صفقات الشركات، وأنظمة السوق المالية، ومتطلبات المنافسة؛ لتحديد المخاطر وربطها بهيكل الصفقة وشروطها والحماية التعاقدية اللازمة
- ✔ القدرة على تقديم الفحص القانوني لمختلف مراحل الصفقة، بدءًا من الفحص الأولي وجاهزية البائع، وحتى الفحص الشامل والتأكيدي والفحص المخصص لأغراض الطرح والإدراج



متى تحتاج إلى دعم متخصص

“

عند وجود مخالفة منسوبة إلى موظف أو مجموعة موظفين

“

عند وجود شبهة احتيال أو اختلاس أو إساءة استخدام صلاحيات

“

عند وجود تعارض مصالح أو مخالفة في المشتريات أو التعاملات المالية

“

عند تلقي ملاحظة أو طلب إفادة أو مخالفة من جهة تنظيمية

“

عند الحاجة إلى تحقيق مستقل بسبب حساسية الواقعة أو أطرافها

“

عند وجود تعارض مصالح داخلي يمنع التحقيق المحايد

“

عند الحاجة إلى تطوير سياسة إبلاغ داخلي أو إجراءات تحقيق واضحة

“

عند الرغبة في مراجعة إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



لمن تناسب هذه الحلول؟



المؤسسات المالية وشركات
التقنية المالية، والاستثمار



الشركات الخاضعة
لمتطلبات امتثال عالية



الشركات العائلية والكبيرة التي
تحتاج إلى تحقيقات محايدة



الشركات التي تتعامل مع
جهات تنظيمية أو رقابية



مجالس الإدارة واللجان التي
تحتاج إلى ملف موثق في
حالات حساسة



الإدارات القانونية والالتزام
والموارد البشرية والمراجعة
الداخلية





محتويات المنتج

02

الفحص النافى للجهالة القانوني
الشامل للمشتري أو المستثمر

01

الفحص القانوني الأولي للمخاطر
الجوهريّة

04

الفحص التأكدي وتحديث
المخاطر قبل الإتمام

03

جاهزية البائع والفحص القانوني
للبائع

06

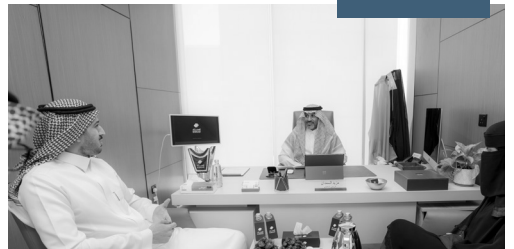
الفحص القانوني النافى للجهالة
لأغراض الطرح والإدراج

05

الفحص القانوني محدد الغرض

07

تأهيل الشركات للطرح والإدراج
في السوق المالية





الفحص القانوني الأولي للمخاطر الجوهرية

01

فحص مركز يُجرى في المراحل الأولية للصفقة؛ لتحديد المخاطر الجوهرية أو موانع إتمامها قبل الانتقال إلى الفحص الشامل أو تقديم عرض ملزم

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

- 01 سرعة الإنجاز وتركيزه على المسائل المؤثرة في قرار الصفقة
- 02 ملاءمته للمراحل السابقة للعروض الملزمة
- 03 تقليل الوقت والتكلفة قبل الدخول في فحص قانوني شامل

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ مراجعة المسائل الأكثر تأثيرًا في قرار الاستثمار
- ✓ تحديد موانع الصفقة والمخاطر المؤثرة في التقييم
- ✓ فحص الملكية والتراخيص والعقود الجوهرية والمنازعات
- ✓ تقرير مختصر يصنف المخاطر ويبين أثرها والحلول المقترحة
- ✓ توصية بالمضي في الصفقة أو تعديل هيكلها أو نطاق الفحص اللاحق



الفحص النافي للجهالة القانوني الشامل للمشتري أو المستثمر

02

فحص متكامل للوضع القانوني للشركة أو الأصل المستهدف، يُجرى لمصلحة المشتري أو المستثمر بهدف تقييم المخاطر وتحديد انعكاسها على هيكل الصفقة وقيمتها ووثائقها

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

- 01 لا يقتصر على وصف المخاطر، بل يحولها إلى حماية تعاقدية قابلة للتنفيذ
- 02 تصنيف النتائج بحسب الاحتمالية والأثر وقابلية المعالجة
- 03 تكامل الفحص مع التفاوض على اتفاقية شراء الأسهم أو الأصول واتفاقية الشركاء

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ فحص التأسيس والملكية ورأس المال وحقوق الشركاء
- ✓ مراجعة التراخيص والالتزام النظامي والقطاعي
- ✓ تحليل العقود الجوهرية والتمويلات والضمانات
- ✓ مراجعة الموظفين والمنازعات والملكية الفكرية والعقارات والتأمين
- ✓ تحديد الموافقات اللازمة وإشكالات تغير السيطرة
- ✓ تقرير تفصيلي وملخص تنفيذي للمخاطر
- ✓ ربط النتائج بشروط الإتمام، والإقرارات والضمانات، والتعويضات، والاحتجاز من الثمن، والالتزامات السابقة واللاحقة للإتمام



جاهزية البائع والفحص القانوني للبائع

03

خدمة موجهة للشركة أو المساهمين الراغبين في بيع الشركة أو استقطاب مستثمر، بهدف رفع جاهزية الصفقة ومعالجة أوجه القصور قبل إتاحتها للمشتريين المحتملين

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

- 01 يقدم بإشراف خبراء لديهم خبرة عملية في التحقيق وضبط المخالفات لدى جهات تنظيمية في القطاع المالي
- 02 يستفيد من فهم عملي لطريقة قراءة الجهات التنظيمية للمخالفات والملاحظات الرقابية
- 03 يجمع بين التحليل النظامي وبناء الرد المهني وخطة المعالجة التصحيحية
- 04 يساعد الجهة على الاستجابة بطريقة منظمة بدل التعامل مع التفتيش أو المخالفة بردود متفرقة
- 05 يوازن بين بناء موقف نظامي واضح للجهة وتحديد الفجوات التي تستدعي المعالجة
- 06 مناسب للجهات الخاضعة لرقابة مالية أو تنظيمية، أو الجهات التي تتعامل مع متطلبات امتثال عالية
- 07 يعزز جاهزية الجهة للتفتيشات اللاحقة من خلال معالجة السبب الجذري للملاحظات

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ تقييم الجاهزية القانونية للشركة قبل طرح الصفقة
- ✓ تحديد المستندات الناقصة والمخاطر القابلة للمعالجة
- ✓ تنظيم غرفة البيانات القانونية
- ✓ معالجة أو احتواء المسائل التي قد تؤثر في التقييم أو تؤخر الإتمام
- ✓ إعداد تقرير فحص للبائع أو حزمة إفصاح للمشتريين
- ✓ دعم إعداد خطاب الإفصاح والرد على استفسارات المشتريين ومستشاريهم



تطوير إطار التحقيقات الإدارية الداخلية 04

تمكين الجهات من إدارة التحقيقات الإدارية داخليًا بكفاءة وعدالة إجرائية، من خلال تطوير السياسات والإجراءات والنماذج اللازمة للتحقيق، بما يضمن وضوح الأدوار، وسلامة الإجراءات، وتوثيق الوقائع، ومواءمة التحقيقات الداخلية مع الأنظمة واللوائح والسياسات المعتمدة لدى الجهة

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

- 01 يصمم إطارًا عمليًا للتحقيقات الداخلية بدل الاكتفاء بنماذج عامة أو إجراءات شكلية
- 02 يقدم بإشراف خبراء لديهم خبرة عملية في التحقيقات النظامية وضبط المخالفات
- 03 يستفيد من خبرات سابقة في النيابة العامة ومنهجيات التحقيق وجمع الأدلة وتوثيق الوقائع
- 04 يستفيد من خبرات سابقة في التحقيق وضبط المخالفات لدى جهات تنظيمية في القطاع المالي
- 05 يجمع بين البعد القانوني والحوكمي والإجرائي في بناء منظومة تحقيق داخلية متكاملة
- 06 يساعد الجهات على رفع جاهزيتها للتعامل مع المخالفات الداخلية بطريقة عادلة ومنظمة
- 07 يقلل من مخاطر الاجتهادات الفردية وتباين الإجراءات بين الإدارات
- 08 قابل للتصميم بحسب حجم الجهة وطبيعة نشاطها ومستوى نضجها المؤسسي

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ إعداد أو تطوير سياسة التحقيق الإداري
- ✓ إعداد دليل إجراءات التحقيق الإداري وآلية التدرج الإجرائي
- ✓ تصميم نماذج محاضر التحقيق وسماع الأقوال وطلبات الإفادة
- ✓ تطوير آلية إحالة الوقائع إلى التحقيق وتحديد نطاقه
- ✓ تنظيم أدوار ومسؤوليات الموارد البشرية، والإدارة القانونية، والامثال، والجهات المعنية داخل المنشأة
- ✓ مواءمة إجراءات التحقيق مع نظام العمل واللوائح الداخلية والسياسات المعتمدة لدى العميل
- ✓ تطوير قواعد التعامل مع السرية، وتعارض المصالح، وحفظ ملفات التحقيق
- ✓ إعداد آلية مراجعة واعتماد تقارير التحقيق والتوصيات
- ✓ تقديم جلسات تعريفية أو ورش عمل لتمكين الفريق الداخلي من تطبيق الإطار



مراجعة إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

05

مساعدة الجهات الخاضعة أو القريبة من متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مراجعة إطارها الداخلي، وتقييم مدى كفاية السياسات والإجراءات والضوابط المرتبطة بتقييم المخاطر، والعناية الواجبة، ومراقبة العمليات، والإبلاغ الداخلي، وحفظ السجلات، بما يعزز جاهزية الجهة للالتزام بالمتطلبات النظامية والرقابية ذات الصلة

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

- 01 يراعي النهج المبني على المخاطر المعمول به في الأطر التنظيمية الحديثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- 02 يقدم من منظور قانوني وحكومي وتنظيمي، وليس كفحص تشغيلي فقط
- 03 يستفيد من خبرات سابقة في جهات تنظيمية في القطاع المالي، وفهم متطلبات التفتيش والرقابة
- 04 يساعد الجهة على تحويل سياسات مكافحة غسل الأموال من وثائق شكلية إلى إجراءات قابلة للتطبيق
- 05 يربط بين متطلبات الالتزام والحوكمة الداخلية ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
- 06 قابل للتصميم بحسب طبيعة الجهة، سواء كانت مؤسسة مالية، شركة تقنية مالية، شركة استثمار، أو جهة ذات تعرض عالٍ لمخاطر التعاملات المالية

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ مراجعة سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإجراءات المرتبطة بها
- ✓ تقييم منهجية تصنيف مخاطر العملاء والمنتجات والخدمات والقنوات والدول
- ✓ مراجعة إجراءات العناية الواجبة والعناية الواجبة المعززة
- ✓ مراجعة آلية مراقبة العمليات والأنشطة غير المعتادة
- ✓ مراجعة إجراءات الإبلاغ الداخلي عن حالات الاشتباه وآلية التصعيد
- ✓ تقييم أدوار ومسؤوليات مسؤول الالتزام أو مسؤول الإبلاغ والإدارات ذات العلاقة
- ✓ مراجعة آليات حفظ السجلات والسرية وعدم التنبيه
- ✓ تحديد الفجوات النظامية والإجرائية وتقديم توصيات عملية لمعالجتها
- ✓ دعم الجهة في تطوير خطة تحسين تتناسب مع حجم نشاطها ومستوى مخاطرها



تطوير سياسات الإبلاغ الداخلي والتحقيق

06

مساعدة الجهات في بناء إطار واضح وآمن لاستقبال البلاغات الداخلية والتعامل معها والتحقيق فيها، بما يعزز ثقافة النزاهة والامتثال، ويحمي سرية البلاغات، وينظم أدوار الإدارات المعنية، ويضمن التعامل مع البلاغات والمخالفات بطريقة عادلة وموثقة

★ مالذي يميز هذا المنتج؟

- 01 يبنى منظومة عملية للإبلاغ والتحقيق، لا مجرد سياسة مكتوبة
- 02 يستند إلى مبادئ الثقة والحياد والحماية والسرية في إدارة البلاغات
- 03 يقدم بإشراف خبراء لديهم خبرة عملية في التحقيقات النظامية والإدارية
- 04 يستفيد من خبرات سابقة في النيابة العامة ومنهجيات التحقيق وتوثيق الوقائع
- 05 يستفيد من خبرات سابقة في التحقيق وضبط المخالفات لدى جهات تنظيمية في القطاع المالي
- 06 يساعد الجهة على اكتشاف المخالفات مبكرًا قبل تحولها إلى نزاعات أو بلاغات خارجية أو مخاطر تنظيمية
- 07 يقلل من مخاطر الاجتهاد الفردي في التعامل مع البلاغات والحالات الحساسة
- 08 قابل للتصميم بحسب حجم الجهة، وطبيعة نشاطها، ومستوى نضج الالتزام والحوكمة لديها

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ إعداد أو تطوير سياسة الإبلاغ الداخلي عن المخالفات
- ✓ تصميم آلية استقبال البلاغات وتصنيفها وتقييمها الأولي
- ✓ تحديد قنوات الإبلاغ المناسبة، بما في ذلك القنوات السرية أو المخصصة لحالات معينة
- ✓ تنظيم أدوار ومسؤوليات الموارد البشرية، والالتزام، والشؤون القانونية، والمراجعة الداخلية، والإدارة التنفيذية
- ✓ إعداد إجراءات التعامل مع البلاغات، من الاستلام حتى الإغلاق
- ✓ تطوير إجراءات التحقيق الداخلي المرتبطة بالبلاغات
- ✓ إعداد نماذج البلاغات، ومحاضر التحقيق، وطلبات الإفادة، وسجل متابعة الحالات
- ✓ وضع قواعد السرية، ومنع تعارض المصالح، وحماية المبلغين من المعاملة الانتقامية
- ✓ إعداد آلية التقارير الدورية للإدارة أو المجلس أو اللجان المختصة بحسب هيكل الجهة
- ✓ تقديم جلسات تعريفية لتمكين الفريق الداخلي من تطبيق السياسة والإجراءات



التحقيق في الرشوة والفساد

07

مساعدة الجهات في التعامل مع الوقائع أو الاشتباهات المرتبطة بالرشوة أو الفساد أو إساءة استغلال النفوذ أو تعارض المصالح أو الممارسات المخالفة لمتطلبات النزاهة والامتثال، من خلال فحص الوقائع وجمع المستندات والبيانات ذات العلاقة وسماع أقوال الأطراف المعنية وتحليلها وفق الأنظمة والسياسات المعتمدة، ثم إعداد تقرير مهني محايد يساعد الجهة في اتخاذ الإجراءات المناسبة

مالذي يميز هذا المنتج؟ ★

- 01 يقدم بإشراف خبراء لديهم خبرة عملية في التحقيقات النظامية وضبط المخالفات
- 02 يستفيد من خبرات سابقة في النيابة العامة ومنهجيات التحقيق وجمع الأدلة وتوثيق الوقائع
- 03 يستفيد من خبرات سابقة في التحقيق وضبط المخالفات لدى جهات تنظيمية في القطاع المالي
- 04 يجمع بين الجوانب القانونية والحوكمة والامتثالية في التعامل مع وقائع الفساد
- 05 يساعد الجهات على التعامل مع البلاغات الحساسة بصورة مستقلة ومهنية
- 06 يدعم بناء ملف موثق يمكن الاستناد إليه في القرارات الداخلية أو الإجراءات اللاحقة
- 07 يراعي أعلى درجات السرية وحماية المعلومات والأطراف ذات العلاقة
- 08 يعزز ثقافة النزاهة والشفافية داخل المنشأة

مالذي يقدمه هذا المنتج؟

- ✓ دراسة البلاغ أو الواقعة وتحديد نطاق التحقيق المناسب
- ✓ مراجعة العقود والمراسلات والموافقات والسجلات ذات العلاقة
- ✓ فحص الوقائع المرتبطة بالرشوة أو الفساد أو إساءة استخدام النفوذ أو الهدايا والمزايا غير المشروعة أو تعارض المصالح
- ✓ جمع وتحليل الأدلة والمعلومات المتاحة ذات الصلة بالواقعة
- ✓ سماع أقوال الأطراف المعنية وتوثيق محاضر التحقيق
- ✓ تقييم مدى الالتزام بالأنظمة والسياسات الداخلية ومتطلبات النزاهة والامتثال
- ✓ تحديد أوجه القصور الرقابي أو الإجرائي التي ساهمت في وقوع المخالفة أو استمرارها
- ✓ إعداد تقرير تحقيق مهني يتضمن الوقائع والإجراءات والنتائج والتوصيات
- ✓ تقديم توصيات لتعزيز الضوابط والحد من مخاطر تكرار المخالفات



فريق العمل القائم على المنتج



عزام الطريسي

مستشار قانوني جنائي
(عضو سابق في النيابة العامة)



عاصم التميمي

شريك إداري



مزيد السمدان

شريك مؤسس



مشعل الهويمل

مستشار شرعي قانوني
(قاضي سابقاً)



سلمان بن سعود

مستشار قانوني



فريق العمل القائم على المنتج



مزيد السمندان
شريك مؤسس

يتمتع بخبرة مهنية تمتد لأكثر من خمسة عشر عامًا في الاستشارات القانونية والإدارية، والحوكمة المؤسسية، والامتثال، وإدارة المخاطر، وصياغة الأنظمة واللوائح والسياسات. يحمل درجة البكالوريوس في القانون والأنظمة، إلى جانب عدد من البرامج التدريبية والشهادات المهنية في مجالات الحوكمة، والامتثال، وإدارة المخاطر، والعقود الحكومية، والتشريعات التنظيمية. يمتلك فهمًا عميقًا للتشريعات السعودية وأنظمة الجهات الرقابية والتنظيمية، ومنها: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة التجارة، وهيئة السوق المالية، وهيئة المحتوى المحلي، وهيئة العامة للعقار، مع اطلاع على أفضل الممارسات العالمية في الحوكمة. أسهم في حوكمة أكثر من ست شركات رائدة في القطاع الخاص، وقاد مشاريع حوكمة وتطوير إداري لعدد من الجهات الحكومية، من أبرزها المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية «وقاء»، حيث أشرف على إعداد اللوائح والسياسات الداخلية، وتطوير آليات العمل المؤسسي، وتعزيز الالتزام التنظيمي. كما شارك في مشاريع التحول المؤسسي والتسكين في عدد من الجهات العامة، بما أكسبه خبرة مباشرة في بناء النماذج التنظيمية، وتحسين الإجراءات، وتطوير الأدلة والسياسات التشغيلية. ويتمتع بخبرة واسعة في التمثيل القضائي لأكثر من خمسين شركة أمام الجهات القضائية والتنفيذية، وإدارة النزاعات التجارية والإدارية والعمالية، وصياغة اللوائح والمذكرات القانونية، والتفاوض في العقود والاتفاقيات الحكومية والتجارية. كما يمتاز بدقة عالية في الصياغة القانونية، وقدرة على الربط بين الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية، وقيادة فرق العمل متعددة التخصصات، وتقديم العروض القانونية والفنية أمام اللجان والمجالس التنفيذية.

خبراته

- | | |
|------------------------------------|---------------------------------------|
| ✓ صياغة الأنظمة واللوائح والسياسات | ✓ الحوكمة المؤسسية |
| ✓ إدارة العقود والتفاوض بشأنها | ✓ حوكمة الجهات الحكومية والشركات |
| ✓ التمثيل القضائي وإدارة النزاعات | ✓ الامتثال وإدارة المخاطر |
| ✓ الاستشارات القانونية والإدارية | ✓ إعداد اللوائح والسياسات |
| | ✓ إدارة المشاريع القانونية والتنظيمية |



فريق العمل القائم على المنتج



عاصم التميمي
شريك إداري

شريك إداري في شركة إسناد للمحاماة والاستشارات القانونية، يتمتع بخبرة متقدمة في التشريعات، والحوكمة، والأسواق المالية، والامتثال، والسياسات العامة، والاستشارات القانونية والإدارية. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الأمير سلطان بدرجة امتياز، ودرجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الملك سعود (CME-1)، بمرتبة الشرف الأولى، إلى جانب شهادة التأهيل العامة للأوراق المالية جامعا (CME-2) وشهادة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين الخبرة القانونية والرؤية الإدارية في قيادة المشاريع الإستراتيجية

شغل عددًا من المناصب القيادية في القطاعين الحكومي والخاص، من أبرزها مدير إدارة الاستشارات النظامية في المجال اللوجستي والبريدي بوزارة النقل والخدمات اللوجستية، حيث أسهم في إعداد السياسات العامة، وتمثيل المملكة في المفاوضات والمحافل الدولية، ورئاسة عدد من الوفود الرسمية. كما عمل في هيئة السوق المالية، وشارك في تطوير الأنظمة واللوائح، وتقديم الدراسات والاستشارات القانونية في مجالات حوكمة الشركات، والأسواق المالية، ومكافحة غسل الأموال، إلى جانب تمثيل الجهات الحكومية أمام هيئة الخبراء، والمشاركة في المفاوضات الدولية. بما أكسبه خبرة متقدمة في صناعة السياسات العامة وبناء الأطر التنظيمية

ويتولى حاليًا بصفته شريكًا إداريًا الإشراف على أعمال شركة إسناد ومشاريعها، حيث قاد عددًا من المشاريع الوطنية النوعية، من أبرزها مشروع نظام الأمن الغذائي، وتنظيم المركز الوطني لسلامة النقل، ودراسة الوضع الراهن لمشروع نظام مشاركة البيانات، ومشروع نظام تحقيق الإيرادات. كما أشرف على مشاريع الحوكمة، وإدارة عمليات الفحص النافي للجهالة، وحوكمة الشركات، وإدارة أعمال الجمعيات العامة، والتحقيقات الداخلية، وقيادة مشاريع إعداد الأنظمة والسياسات واللوائح التنفيذية، بما يعزز الامتثال ويرفع كفاءة الحوكمة ويدعم اتخاذ القرار

خبراته

- | | |
|----------------------------------|---------------------------------------|
| ✓ التشريعات والسياسات العامة | ✓ الأنظمة التجارية وقانون الشركات |
| ✓ الحوكمة والامتثال | ✓ إدارة المشاريع القانونية والتنظيمية |
| ✓ الأسواق المالية وحوكمة الشركات | ✓ التفاوض والتمثيل الدولي |
| ✓ الفحص النافي للجهالة | ✓ الاستشارات القانونية والإدارية |



فريق العمل القائم على المنتج



عزام الطريسي

مستشار قانوني جنائي
(عضو سابق في النيابة العامة)

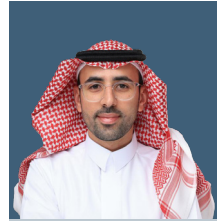
مستشار قانوني يتمتع بخبرة متقدمة في القانون الجنائي، والحوكمة، والامتثال، والتحقيقات النظامية، يحمل درجة البكالوريوس في الأنظمة والشريعة من جامعة القصيم، والدبلوم العالي في القانون الجنائي من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إلى جانب شهادة محترف الحوكمة وإدارة وعدد من الشهادات القانونية المتخصصة، (GRCP) المخاطر والالتزام شغل منصب محقق في النيابة العامة، حيث تولى التحقيق وإدارة أكثر من (3000) قضية جنائية وتنظيمية، شملت الجرائم المالية، والاقتصادية، وجرائم غسل الأموال، والاحتيال المالي، والجرائم المعلوماتية، مع خبرة في تطبيق الأنظمة الجزائية، وتحليل الوقائع، وإعداد لوائح الدعوى العامة، وتمثيل جهة الادعاء أمام المحاكم بمختلف درجاتها، إلى جانب مباشرة القضايا الجنائية الجسيمة، والتحقيق في القضايا العابرة للحدود بالتنسيق مع الجهات القضائية المختصة وامتدت خبرته إلى تقديم الاستشارات القانونية في القطاع الخاص، حيث عمل مستشاراً قانونياً في إحدى شركات التطوير والاستثمار العقاري، وقدم الدعم القانوني في المعاملات العقارية، وصياغة العقود والاتفاقيات، وتعزيز الامتثال وإدارة المخاطر القانونية كما يمتلك خبرة في تطوير الأعمال القانونية، وإعداد العروض الفنية والمالية، وبناء علاقات العملاء، ودعم إستراتيجيات النمو والتوسع لمكاتب وشركات المحاماة

خبراته

- | | |
|-------------------------------------|-----------------------------|
| التحقيقات الجنائية والتنظيمية | الاستشارات القانونية |
| الادعاء العام | صياغة العقود والاتفاقيات |
| الترافع في القضايا الجزائية | الجرائم المالية والاقتصادية |
| القانون الجنائي والإجراءات الجزائية | تطوير الأعمال القانونية |
| الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر | |



فريق العمل القائم على المنتج



سلمان بن سعود
مستشار قانوني

محامٍ ومستشار قانوني متخصص، يجمع بين الخبرة التنظيمية والممارسة القانونية، ويتمتع بخلفية أكاديمية متقدمة في القانون المقارن والتجاري. يحمل درجة الماجستير في القانون من جامعة جنوب كاليفورنيا، إلى جانب دبلوم عالٍ في القانون التجاري، ودبلوم عالٍ في الدراسات القانونية الأمريكية، بما يعزز قدرته على تقديم حلول قانونية تستند إلى أفضل الممارسات المهنية والمعايير القانونية الحديثة.

بدأ مسيرته المهنية في الهيئة العامة للمنافسة، حيث تولى أعمال التحقيق والادعاء، وأسهم في إعداد الدراسات القانونية والأدلة الإرشادية، كما مثّل المملكة العربية السعودية في اللجنة المختصة بصياغة النظام الموحد للمنافسة لدول مجلس التعاون الخليجي.

وانتقل لاحقاً إلى القطاع الخاص، ليتولى تقديم الاستشارات القانونية، وصياغة العقود واللوائح والسياسات، وتطبيق مبادئ الحوكمة، وإعداد تقارير العناية القانونية، إلى جانب الترافع في القضايا التجارية والإدارية.

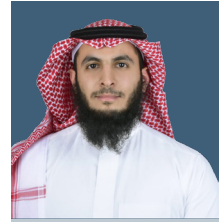
ويمتلك خبرة في إدارة الملفات القانونية ذات الأثر المالي المرتفع، حيث ترافع في قضايا تجاوزت قيمة المطالبات فيها (700) مليون ريال، إلى جانب إسهاماته في إعداد الدراسات القانونية ونشر المقالات المتخصصة في منصات قانونية دولية، بما يعكس خبرة متوازنة تجمع بين العمل التنظيمي والممارسة القضائية والبحث القانوني.

خبراتها

- | | | | |
|---------------------------------|---|--|---|
| التقاضي والترافع | ✓ | الحوكمة والامتثال والعناية القانونية | ✓ |
| الاستشارات القانونية | ✓ | قضايا المنافسة والتحقيق والادعاء | ✓ |
| صياغة العقود واللوائح والسياسات | ✓ | إعداد الدراسات القانونية والأدلة الإرشادية | ✓ |



فريق العمل القائم على المنتج



مشعل الهويمل
مستشار شرعي قانوني
(قاضي سابقاً)

مستشار قانوني يتمتع بخبرة مهنية وقضائية متقدمة في القانون والقضاء الإداري وقضاء التنفيذ، متخصص في دراسة الأنظمة واللوائح وتحليلها، وإدارة القضايا القانونية والقضائية، وصياغة الأحكام والقرارات والمذكرات القانونية يجمع بين التأهيل الشرعي والقانوني، بما يمكنه من تقديم حلول قانونية دقيقة تتوافق مع الأطر النظامية والتنظيمية، مع خبرة في الاستشارات القانونية، وصياغة العقود والاتفاقيات، وإدارة المخاطر القانونية، وتعزيز الحوكمة والامتثال اكتسب خبرته من خلال عمله في المحاكم الإدارية بديوان المظالم، حيث شارك في نظر القضايا الإدارية والتأديبية، وأسهم في إصدار أكثر من (400) حكم قضائي بعد إدارة ما يزيد على (6,500) جلسة قضائية، مع التركيز على التحليل النظامي وتطبيق الأنظمة على الوقائع محل النزاع كما تولى أعمال قضاء التنفيذ والإشراف على دوائر التنفيذ، وباشر أكثر من (20,000) طلب تنفيذ، وأدار أكثر من (100) جلسة تنفيذية، ما أسهم في تعزيز كفاءة إجراءات التنفيذ وضمان الامتثال للمتطلبات النظامية

خبراتها

- | | |
|---------------------------------------|--|
| ✓ القضاء الإداري وقضاء التنفيذ | ✓ التكيف النظامي للوقائع |
| ✓ الاستشارات القانونية وإدارة القضايا | ✓ تحليل الأنظمة واللوائح |
| ✓ صياغة الأحكام والمذكرات القانونية | ✓ الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر القانونية |
| ✓ مراجعة وصياغة العقود والاتفاقيات | ✓ تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية |



تواصل مع إسناد

وعزز منظومة الامتثال
والتحقيقات الداخلية في منشأتك



Info@esnad.sa



+966 53 220 0100



Law_Esnad



Esnadlaw



www.esnad.sa